

## اقتصاد

## فوق الطاولة

سياسة طاوقية  
في الظل

علي محمود هاشم

أن تشعب بـ«الشوب» خلال شهرين أو ثلاثة من صيف نصف الكرة الأرضية الشمالي، فهذا قد لا يكفي كـ«جديوى استثمارية» لإطلاق مشاريع الطاقة الشمسية.. هذه الخلاصة «السياحية» قد يجدر ترديدنا على سامع مسؤولينا المتصاعدة حدة تطلعاتهم «الخضراء»، قياساً بضآلة حدة السطوع الشمسي لجغرافيتنا!

حلب العزيزة، تبدو اليوم بيئة مناسبة لاختبار تفرحاتنا التنموية، إحدى «دماملها» تكاد تنفق عن مشروع ضخم للطاقة الشمسية سوف يحتجز ٣٠٠ ألف م٢ من مدينتها الصناعية «الشيخ نجار»، مدفوعاً بتطلعات مديرها لسد الاحتياجات الطاوقية لمنشآتها الـ٤٠٠٠!.. موروثنا الشعبي، يتيح، وبارتياح، وصف الأمال المعلقة على المشروع بالـ«أسعة شوي»، فقلنا، تقع على حافة المنطقة الباردة المعتدلة الشمالية، وتتوسط قرقياً- المسافة الفاصلة بين مداري السرطان والدائرة القطبية الشمالية، وعلى هذا، فالإحساس بـ«الشوب» هناك، قد لا يكفي لإضاءة آمال مدير «شيخ نجارها»!

ثمة الكثير من الظلال الأخرى التي تخيم على الإعلان عن المشروع، وعلى توازن الأدوار الحكومية لإنشائه، وكذا مروبيته، في مقابل سطوع الفراغ الذي تعانيه الـ٤٥٠ هكتار من مساحات المترامية لحدود انتشار منشآتها في إحدى زواياها، وهذا بالطبع له أسباب عدة، يتأسسها الفشل في تأمين احتياجاتها من الطاقة.. الحلقة الفارقة هذه، هي لربما من أشرق بفكرة تجفيف الشمس المسلطة على ترائها الشاسع العاري من الإنتاج، عبر زراعته بما تيسر!

ولعنا المتصاعد في تقليص انبعاثات الغازات الدفينة لا يخلو من فائدة، فهو يعيد تذكيرنا بحاجتنا إلى سياسة طاوقية متناسبة مع ما أرخته ظلال الحرب على الاقتصاد، وما استجد من أحاديث حول ثروتنا الغازية والنפטية.

في عجلة ممكنة، اتخذت الطاقات المتجددة فقاعتها الأوروبية لكبح التبدلات البيئية جراء انبعاثات الفحم الحجري والتوليد النووي والأحفوري للكهرباء، لا على خلفية اقتصادية، وما الطلب المتزايد على الغاز في شمال أوروبا والصين واليابان، وتسلل بعض الدول العظمى اقتصادياً من اتفاقية «كيوتو» المناخية إلا مؤشر على ذلك، وفق ذلك، تبدو مبادرة «الشيخ نجار» الشمسية تمهيداً جيداً للتساؤل عن الأسباب التي قد تدفع دولة أزمقت الحرب شرايين بناها الاقتصادية والتنموية بشكل شبه كلي، إلى سابق عواطفها «الخضراء»!؟

وقد الملن من احتياطات طاوقية تقليدية وطنية، وشبه الملن عبر مصادر يعيد بموثوقيتها، وما لم يعلن بعد عن مكتنزات الغاز الصخري المتوقعة «تقليدياً» أسفل المخازين المائية غرب سورية، وما يوشر في مجمله إلى إمدادات مديدة، تتعاظم حاجتنا إلى إعادة سياستها الطاوقية ومن ضمنها وضع تعاريف متناسبة لمفاهيم التنمية وحقوق الأجيال والاستخراج والاعتمادية والتنافسية الاقتصادية وما إلى ذلك.

فوق الملن وشبه الملن وغير الملن، سيكون على ثروتنا الطاوقية لعب دور دالة التنمية الاقتصادية نحو التعافي السريع وفق السيناريوهات المحدودة التي أرستها الحرب، وخاصة في القطاعات المرتبطة كالزراعة والسياحة والصناعة، وبشكل أكثر تحديداً في قطاع النقل الذي سيكون لتكاليفه دور بارز في ارتياح الجغرافيا السورية تجارياً، وأحد مواطن قوتها على خراط التجارة البحرية والبرية والجوية شرق المتوسط.

كما يتوجب سياستها الطاوقية القادمة تقيم مساحات الصراع العنيف والمنافسة الشرسة الذي تنتظر ثروتنا القادمة على حدود أسواقها المحتملة جنوب أوروبا والبلقان وتركيا، ويضعها قد ينشب مع دول حليفة، ما يجعل من دفقها إلى القطاعات الاقتصادية الوطنية، حافزاً في اتجاهات عدة: تسارع التعافي، تعزيز تدفق الاستثمارات، استعادة الحقوق التجارية التاريخية للجغرافية السورية، وأيضاً تعظيم جدوى الاستخراج.

فقط جاني سياسة الطاقة الوطنية وتبجيلها مبدأ الاستهلاك الفعّال محلياً، سوف ترسم مسارات الاقتصاد، وعند عقباتها تستدخ قرارات دقق الاستثمار داخلاً، كما سيحدد مدى تراطيب المآلات العملاقية لإعادة الإعمار والموحجات الوطنية في بناء اقتصاد متطور وقوي يتخذ مبدأ الصدمات التنموية المتسارعة التي تستمد نسغها من الوفرة الطاوقية والتوجيه المحفّز.

كما أن استعمالها كأداة حاسمة في تعزيز تنافسية البيئة الاقتصادية الوطنية، سوف يرسم سفوف الإغراء الاقتصادي الذي تحتاجه حتى شركات الدول الحليفة.. وهامنا، قد يجدر المرور على موافقة الحكومة المصرية قبل يومين على منطقة صناعية روسية بـ٧ مليارات دولار. حوكمة سياستها الطاوقية اليوم، تستوجب إزاحتها إلى الظل قليلاً والخسني في استهلاك مخزوناتها المتغيرة من الغاز والنّفط خلال السنوات العشرين إلى الأربعين القادمة التي تشكل -وفق الدراسات العالمية- ذروة منحنى استخدامها دون كثير المكان إلى تطبيق جراح التغيير المناخي أو إفساح سفوف واسع في قاموسها الصغير لمفاهيم الطاقات المتجددة أو الدمج الطاوقى أو حتى حقوق الأجيال المستقبلية، فهذه الأخيرة لا يتوجب بها تقويض حقوق الأجيال الحالية، ناهيك عن أن تركيز إرث اقتصادي مستمر وقوي، هو حل أمثل لإرساء العدالة العابرة للأجيال.

## ضبط مواد غذائية مهربة في ماسا مول والشام سنتر

## «التموين» لـ«الوطن»: تعديلات قانون التجارة الداخلية جاهزة وغرامات تضاعفت ٧ مرات لتكون رادعة

٦٠٠ ألف ليرة سورية مع وجود بند يجيز للوزير بتعديل الغرامات المالية المحددة في هذه المادة، كما تمت إضافة مخالفة صريحة للمتاجرة أو التهريب أو بيع مادة الدقيق وتحدد قيمة الغرامة من الوزير بحسب الكميات التي يتم ضبطها، وقد شددت التعديلات في المسودة على الغرامات المتعلقة بمخالفات الجودة وإضافة عقوبة السجن إليها، حيث يعاقب بالسجن لمدة ٣ أشهر وغرامة مالية بقيمة ٢٥٠ ألف ليرة سورية وإغلاق المنشأة أو المحل التجاري لمدة لا تزيد على السنة في حال الخداع أو الشروع بالخداع والغش في المواد وذلك نظراً لارتفاع حالات الغش والتلاعب بالمواد الغذائية والاستهلاكية.

ولفت المصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بأن المسودة جاهزة وعند الوصول إلى إقرارها وإصدارها سيتم العمل على إقامة دورات تدريبية للمراقبين التوميين كون تطبيق القانون يقع على عاتقهم.

وفي سياق آخر، كشف مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسام النصر الله أنه وخلال القيام بجولة رقابية على كل من الماسا مول في حي المالكي وشام سنتر في منطقة كفر سوسة تم ضبط مواد مجهولة المصدر (مهربة) وتنظيم الضبوط اللازمة وحجز المواد المخالفة وإحالة الضبوط إلى القضاء أصولاً وسيتم إغلاق المحال المخالفة. موضحاً في تصريحه لـ«الوطن»، أن المواد بأغلبها مواد غذائية وبكميات كبيرة وقد تم ضبطها في عدد من الصالات ضمن المولات المذكورة وتقوم لجان الجرد بإحصاء الكميات وأنواعها لتحديد قيمتها كما سيتم التحقيق لمعرفة المتورطين في إيصالها إلى المولات.



ووفق التعديلات تصبح الغرامة مضاعفة ٣٠٠ ألف ليرة سورية وتتم في مديرية التجارة الداخلية التي جرت فيها المخالفة ودون الإحالة للقضاء، وذلك كون الغرامة في النهاية سوف يتخذ قراراً بالتسوية ودفع ألفاً إلى ٢٠٠ ألف ليرة سورية، أي تمت مضاعفتها نحو ٧ مرات لتكون رادعة لكل من تسول له نفسه المتاجرة بهذه المواد المخصصة للمحتاجين لها، وفي مخالفة عدم تقديم الفواتير فهي حالياً تتم بإحالة المخالف إلى القضاء لثمت التسوية بغرامة ١٥٠ ألف ليرة سورية،

القانون والتهرب منه، أو كإضافة الغرامة المتعلقة بعدم استخدام اللغة العربية في بطاقة بيان السلعة وتصل غرامتها إلى ١٥٠ ألف ليرة سورية. وأشار إلى رفع غرامة المتاجرة بالمواد الإغاثية من ٣٠ ألفاً إلى ٢٠٠ ألف ليرة سورية، أي تمت مضاعفتها نحو ٧ مرات لتكون رادعة لكل من تسول له نفسه المتاجرة بهذه المواد المخصصة للمحتاجين لها، وفي مخالفة عدم تقديم الفواتير فهي حالياً تتم بإحالة المخالف إلى القضاء لثمت التسوية بغرامة ١٥٠ ألف ليرة سورية،

٥ مليارات ليرة بضائع دخلت  
المناطق الحرة في شهرين  
وخرج منها بـ٤ مليارات

صالح حميدي

كشف مدير المؤسسة العامة للمناطق الحرة لـ«الوطن» أن إيرادات المؤسسة بلغت ملياراً و١٣٠ مليون ليرة حتى بداية الشهر الثالث من العام الجاري، أي نحو ٢,٥٩ مليون دولار، وبلغت حركة البضائع الداخلة استيراداً ٥ مليارات ليرة وحركة البضائع الخارجة تصديراً ٤ مليارات ليرة.

وبلغ رأس المال المستثمر بالدولار مبلغ ٦٤٦ مليوناً، ورأس المال المستثمر بالليرة ٢٨٢ ملياراً، لكافة المنشآت في المنطقة الحرة، ولعدد ٢٢٢٧ عاملاً.

وحققت المؤسسة مبلغ ٦٩٩ مليون ليرة من الرسوم الجمركية لوسطي سعر صرف ٤٣٦ ليرة، وتوزعت إيراداتها على ستة فروع تابعة للمؤسسة، منها مبلغ ٧٣٦ مليون ليرة في فرع المنطقة الحرة بدمشق و٢٣٥ مليون ليرة في فرع المناطق الحرة بطرطوس و٨٥ مليون ليرة في المنطقة الحرة المرفئية و٤٥ مليون ليرة في فرع اللاذقية و٢٧ مليون ليرة في فرع المطار و٢ مليون ليرة في فرع عدرا.

علماً بأن المؤسسة حققت مبلغاً قدره ٣,٨ مليارات ليرة إيرادات لكامل العام ٢٠١٧، بنحو ٨ ملايين دولار، وبلغت حركة البضائع الداخلة استيراداً ٢٤ مليار ليرة وحركة البضائع الخارجة تصديراً ١١ ملياراً وحققت ٣,٧ مليارات ليرة رسوم جمركية.

يذكر أن برامج ومشاريع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فيما يتعلق بالمناطق الحرة تسعى على الأمد المتوسط والآني إلى اعتماد آلية جديدة لدخول البضائع من المناطق الحرة ومعالجة الصعوبات والمشاكل التي تعاني منها وخصوصاً في مدينة عدرا الصناعية وذلك بهدف تعزيز دور الاستثمار بعرض حيوي وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## أقرت الخطة الوطنية للتصدير

## الحكومة ترفع سعر شراء كيلو القمح ٣٥ ليرة والشعير ٣٠ ليرة



الوطن

حدد مجلس الوزراء أسعار استلام محصولي القمح والشعير من الفلاحين للموسم الزراعي الحالي بمبلغ ١٧٥ ليرة سورية للكيلو غرام الواحد من مادة القمح (القاسي- الطري) و١٣٠ ليرة سورية للكيلو غرام الواحد من الشعير، وذلك مقارنة مع ١٤٠ ليرة لاستلام كيلو القمح و١٠٠ ليرة كيلو الشعير في الموسم الماضي، أي بزيادة ٣٥ ليرة لسعر كيلو القمح و٣٠ ليرة للشعير.

وذكر بيان صحفي للمجلس حصلت «الوطن» على نسخة منه أنه طلب من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والبنية التحتية وحماية المستهلك وضع آلية محددة لعمليات استلام وتسويق محصولي القمح والشعير من الفلاحين للموسم الزراعي الحالي وبشكل يضمن الشفافية والموضوعية والحد من أي تلاعب.

وأقر المجلس في جلسته التي عقدت بلاس برئاسة عماد خميس رئيس المجلس الخطة الوطنية للتصدير لجهة «الواقع الحالي والرؤية والأهداف والمشكلات والحلول، وذلك بعد الأخذ بملاحظات الوزراء.

وتتطلب الخطة من ضرورة النهوض بقطاع الصادرات باعتبارها أحد أهم حوامل النمو الاقتصادي، وتعزيز حضور المنتجات السورية في الأسواق الخارجية، وتسهيل فقاذ السلع إلى الأسواق المحتلة وبناء بيئة عمل داعمة للإنتاج والتصدير، وتعزيز قدرات المصدرين لضمان استمرارية التصدير على المدى الطويل.

ووافق المجلس على الرؤية الاقتصادية التي قدمتها وزارة النقل للأموال البحرية لجهة توزيعها والحد من المخاطر الاقتصادية منها وتحديد العوائد السنوية لها لتحقيق تناسب موضوعي بين البدلات المستوفاة والأسعار الراجحة، والتنميط والتخطيط والتعاون الدولي.

وفي ضوء الظروف الحالية طلب المجلس من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وضع تصور (دمشق- ريف دمشق- حلب- طرطوس) بمساهمات مالية تبلغ ٤,٥ مليارات ليرة سورية لدعم موازنتها المستقلة وتنفيذ مشاريع خدمية

المقترحة.

وتتموية فيها.

وكلف المجلس وزارتي الأشغال العامة والإسكان والصحة بتأخذ ما يلزم للبدء بتنفيذ مشفى في الريف الشمالي محافظة اللاذقية وتأمين التمويل اللازم للمشروع بالتنسيق مع وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي.

وفي ضوء الظروف الحالية طلب المجلس من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وضع تصور (دمشق- ريف دمشق- حلب- طرطوس) بمساهمات مالية تبلغ ٤,٥ مليارات ليرة سورية لدعم موازنتها المستقلة وتنفيذ مشاريع خدمية

المقترحة.

إعادة هيكله لهيئة الإشراف على التأمين  
وتوسيع صلاحيات مجلس إدارتها قيد البحث

عبد الهادي شباط

كشف مدير في وزارة المالية لـ«الوطن» عن بحث إعادة هيكله هيئة الإشراف على التأمين عبر إلغاء بعض الأقسام العاملة حالياً وإحداث أقسام جديدة إضافة لإحداث منصب معاون مدير عام، مبيناً أن الهيكل الجديد الذي يتم العمل على إنجازه يتوافق مع التعديلات التي طالت عمل التأمين وتناسب مع متطلبات السوق المحلية للتأمين، وفي مثال على هذه التعديلات بين أنه تم إحداث قسم للتدقيق الداخلي، وتوصيف لقسم الشؤون القانونية، وقسم للعلاقات العامة كما بين أن تعديلات هيكله هيئة الإشراف على التأمين سوف تتزامن مع توسيع لصلاحيات مجلس الإدارة في الهيئة بحيث يمتلك مرونة وهامساً واسع ليكون قادراً على التعامل مع مستجدات العمل التأميني، وخاصة أن المطلوب اليوم في العمل التأميني وفق التوجهات الحكومية هو نقله نوعية في قطاع التأمين والتأسيس لمرحلة إعادة الإعمار المقبلة وأيضاً قابلية العمل مع مختلف الشركات والمؤسسات الراغبة في الاستثمار في سورية.

وفي مجال التأمين الصحي بين المدير عن اجتماع قريب مع وزير المالية يناقش خلاله الشكل والهيكل المقترح للتأمين الصحي، فضلاً عن الإفصاح حالياً عن هذا الهيكل المقترح، علماً أنه تم خلال الفترة السابقة تناول العديد من المقترحات حول هيكل التأمين الصحي من هيئة أو أن يكون عبارة عن شركة أو



سوف تصدر بناء على تطبيقات المعايير الخاصة بعمل شركات إدارة التفقات الطبية، على أن تعمم التجربة بعدها بتطبيق هذه المعايير على شركات التأمين العاملة في السوق المحلية. وحول أهمية ودقة هذه المعايير بين المدير أن ذلك يؤدي لزيادة جودة العمل وشفافية نتائج الشركات وحصيلتها وهو ما يتوافق مع ما يجري العمل عليه من تطوير أنظمة الحوكمة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وهو ما يؤدي لتعظيم قيمة الشركة عبر جملة المعايير وآليات المتابعة والإفصاح ومنع حالات الغش والتلاعب.

ذهبت بعض المقترحات باتجاه أن يكون صندوقاً، مبيناً أن هناك اجتماعات مع وزارة الصحة أسهمت في بلورة العديد من الأفكار نحو مسارات عمل لتطوير واقع التأمين الصحي في سورية بما يرفع من مستوى الخدمات المقدمة للمؤمن له. كما أوضح أنه تم خلال الأسبوعين الماضيين تطبيق معايير الشركات على شركات إدارة التفقات الطبية بعد تشكيل لجنة خاصة لتطبيق هذه المعايير وأنه من المتوقع تصديق نتائج هذه المعايير خلال أيام، وبناء على هذه النتائج سوف تتم إعادة توزيع عقود التأمين الصحي بما يتوافق مع التقييمات التي

قصي المحمد

أزمت الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات»، أصحاب المنشآت الصناعية والتجارية والسياحية في جميع المحافظات باستبدال جميع الأسطوانات الغاز الصناعية والتجارية «محلية الصنع» القديمة الموجودة لديهم خلال مدة أقصاها شهران من تاريخ إصدار القرار الموقع في الخامس من آذار الحالي.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد مدير فرع غاز دمشق وريفها منصور طه أن أسطوانات الغاز القديمة محلية الصنع المتداولة حالياً بين أيدي التجار والصناعيين تشكل خطراً، مبيناً أنه لم يتم إصلاح هذه الأنواع من الأسطوانات منذ أكثر من خمس سنوات وعمرها يزيد على ٤٠ عاماً.

كاشفاً عن العدد الإجمالي للأسطوانات التي من المفترض أن يتم استبدالها خلال فترة التي يمهلها القرار لأصحاب الفعاليات الصناعية والتجارية وأصحاب المنشآت السياحية يتجاوز ١٠ آلاف أسطوانة في دمشق وريفها. مؤكداً أن كل من لا يقوم باستبدال الأسطوانات القديمة المتداولة لديه سيتم إلغاؤها بطريقة غير مباشرة لأنه لن يتم استلامها بعدمضي الفترة المحددة «شهرين» لتعبئتها، مشيراً إلى أن التعبئة والصيانة بعد مضي الفترة المحددة فقط للأسطوانات الجديدة، مؤكداً أنه حالياً مستمر فرع غاز دمشق وريفها بالتعبئة للجميع.

وبين أن ما يتم دفعه مقابل كل عملية استبدال مبلغ مالي قليل جداً مقارنة مع سعر الأسطوانات التجارية الجديدة التي سيتم تسليمها والتي يصل سعرها إلى ٣٠ ألف ليرة

«محروقات»، تسحب الأسطوانات التي ناهز عمرها ٤٠ عاماً  
عقد استيراد ١٠٠ ألف أسطوانة غاز صناعية

سورية «سعر التكلفة»، إلا أن ما سيطلب دفعه ٤ آلاف ليرة سورية مقابل كل أسطوانة قديمة تستبدل بأسطوانة جديدة.

مبيناً أنه تم توقيع عقد استيراد ما يقارب ١٠٠ ألف أسطوانة غاز صناعية جديدة موجودة حالياً يتم التسليم منها لكل من يقوم بالاستبدال أو يقوم بشرائها.

وأشار مدير فرع غاز دمشق وريفها إلى أنه تم خلال الشهرين الماضيين من العام الحالي استبدال ما يقارب ١,٩٩ مليون أسطوانة غاز، منها ١,٨٨ مليون أسطوانة غاز منزلي و١١١ ألف أسطوانة غاز صناعية وتجارية، مؤكداً انخفاض نسبة استهلاك الغاز المسال هذا العام مقارنة بالعام الماضي في الفترة ذاتها بنسبة ٢٠ بالمئة تقريباً، لافتاً إلى أنه في الفترة ٢٠١٧ تم توزيع خلال الشهرين الأولين ٢,٦٥ مليون أسطوانة غاز منها ٢,٥ مليون أسطوانة غاز منزلي و١٥٠ ألف أسطوانة غاز صناعي وتجاري.

مرجعاً أسباب انخفاض الاستهلاك إلى الظروف الجوية السائدة خلال الفترة الماضية من قلل من اعتمادية المواطنين على الغاز المسال للتدفئة والاستهلاك والاعتماد على الكهرباء في الاستخدام المنزلي بشكل خاص. إضافة إلى تأكيد عدم انقطاع المادة مطلقاً من دون وجود أي حالات احتقان وزيادة في الطلب، لافتاً إلى أنه خلال العام الماضي في الفترة ذاتها تقطعت المادة ما يقارب ١٠ أيام.

وقمياً يخص عمليات استبدال وإصلاح الأسطوانات المتداولة، بين أنه تم تسليم حالياً ما يقارب ١٢٧٥٠ أسطوانة منها ٩٥٠٠ أسطوانة غاز منزلية و٣٢٥٠ أسطوانة غاز صناعية لتتم إعادة صيانتها.